جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

التقرير النهائي

بشأن الإنتخابات
التكميلية **للمجلس البلدي**

بتاريخ 19/5/2024

الملخص التنفيذي:

بهدف التأكد من شفافية ونزاهة الانتخابات التكميلية لأعضاء المجلس البلدي والتي جرت في يوم السبت 2024/5/18 في فصله التشريعي (13) والتي تأتي أثر إعلان المجلس البلدي في جلسته المنعقدة بتاريخ 22 إبريل 20224 خلو مقعدي العضوين السابقين (ناصر الكفيف ، فهيد المويزري) وجاء اعلان الخلو أيضا عملا بالمادة 13 من قانون البلدية 33 لسنة 2012 التي تنص على انه " اذا خلا مقعد عضو اعلن المجلس ذلك في أول جلسة له بعد خلو المقعد ويجب شغل المقعد بالطريقة المقررة لشغله ويجب اجراء انتخابات أو التعيين حسب الأحوال خلال 30 يوم " .

وقد تنافس في الانتخابات التكميلية (18) مرشحا على مقعدين اثنين فقط و هم في الدائرة السادسة (10 مرشحين) في الدائرة التاسعة (8 مرشحين) في (194) لجنة انتخابية تحتضنها (26) مدرسة خصصت لهذا الغرض، في حين بلغ عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية في الدائرة السادسة (135683) ناخب وناخبة، منهم (66804) من الذكور و(68879) من الاناث، أما الدائرة التاسعة فقد بلغ اجمالي الناخبين (135683) ناخب وناخبة، منهم (66804) من الذكور و(68879) من الإناث.

في حين أعلنت اللجنة القضائية العليا للإشراف على الانتخابات التكميلية النتائج النهائية في الساعات الأخيرة من ليله يوم السبت 2024/5/18، و قد اسفرت النتائج عن فوز المرشح (وليد الدغر) وحصل على مجموع أصوات (3322 صوتاً) في الدائرة السادسة، وحصل المرشح (عبدالله العجمي) على عدد (10404 صوتاً) في الدائرة التاسعة

و قد قامت مفوضية الديمقراطية التابعة لجمعية الشفافية الكويتية برصد عميلتي التصويت والفرز وكذلك الاجواء الانتخابية بهدف التأكد من نزاهة الانتخابات وتقييم الممارسة الانتخابية.

وقد لاحظت المفوضية ان نسبة اقبال الناخبين شهدت انخفاضا عن نسبة الانتخابات البلدية الماضية حيث بلغت نسبة المشاركة 20% تقريبا مقارنة بنسبة 22% في انتخابات المجلس البلدي لعام 2022 و يعزي هذا الانخفاض إلي انحسار التنافس في هذه الدوائر لمرشحي القبائل الكبيرة.

وعلى ضوء ذلك رصدت المفوضية جميع الاجراءات الرسمية لإدارة العملية الانتخابية ، وكذلك غالبية ما تم طرحه في فضاء الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وما صرح به المرشحون في اللقاء التلفزيونية العامة و الخاصة وكذلك تصريحاتهم الصحفية ، وذلك منذ مرسوم الدعوة للانتخابات و حتى إعلان النتائج النهائية من اللجنة القضائية، وخرجت بمجموعة من الملاحظات التي تم ذكرها تفصيلا في هذا التقرير، وهي ملاحظات لا تخدش في نزاهة عملية التصويت والفرز، حيث إن النهج "الشفاف" الذي اتبعته اللجنة القضائية العليا وكذلك الجهات المعنية في إدارة الانتخابات وسرعة إعلان النتائج يستحق الثناء والشكر.

آملين أن يطلع المعنيون على التوصيات المرفقة مع هذا التقرير بعناية للمساهمة بشكل أكبر في تطوير الديمقراطية الكويتية وآليات إدارة الانتخابات، متمنين ان يحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه وان يمن عليهم بالأمن والاستقرار و موفور الصحة ومزيد من الديمقراطية، ولأعضاء مجلس الأمة الجدد التوفيق والنجاح في مهامهم ومسؤولياتهم لما فيه خدمة الوطن.

المفوضية الأهلية للديمقراطية

تمهيد:

بعد صدور قرار وزير الداخلية رقم (337 لسنة 2024) بدعوة الناخبين لانتخابات التكميلية للمجلس البلدي في الدائرتين السادسة و التاسعة أعضاء المجلس البلدي و الصادر يوم الأربعاء الموافق 24 إبريل 2024 وفقا لنظام الدوائر العشر والصوت الواحد، والتي قرر لها يوم السبت 18 مايو 2024 م، وقد صدر قرار من معالي وزير الداخلية بالموافقة على مشاركة جمعية الشفافية الكويتية بالاضطلاع على العملية الانتخابية وذلك ضمن إطار حرص الوزارة على تجسيد الشفافية الكاملة في مختلف مراحل عملية الانتخاب.

وقد قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال " **المفوضية الأهلية للديمقراطية** " التابعة لها، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات اعضاء المجلس البلدي و ذلك للتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة منذ صدور مرسوم الدعوة وحتى الاعلان النهائي بشكل رسمي ، و قد قامت المفوضية بدعوة كافة المواطنين للتطوع ضمن فرق المفوضية من خلال اطلاق رابط للتسجيل المباشر و ذلك بغرض تكوين فرق لمتابعة الانتخابات لكل دائرة انتخابية جريا على عادتها و قد تطوع عدد (30) ضمن الفريق المحلي ، وقد اقامت المفوضية دورة تأهيليه للمتطوعين حيث التحق بها عدد (25) و هم العدد الفعلي للمشاركين ضمن الفريق المحلي يوم الانتخاب بالإضافة الى أعضاء الجمعية العمومية و رؤساء الفرق

وفيما يلي أهم الملاحظات على العملية الانتخابية وحتى الفرز النهائي للأصوات:

المشهد الانتخابي:

نظرا لانحسار المنافسة على المقعدين فقط (مقعد في الدائرة السادسة و آخر في الدائرة التاسعة) بين القبائل الكبيرة في تلك الدوائر، و كذلك عدم الاهتمام لدى الناخبين في الشأن البلدي بشكل عام ، أدي ذلك الى لفتور اعلامي حول التسابق الانتخابي في هذه الانتخابات مما أدى إلي انخفاض نسبي ملحوظ في نسبة الاقتراع .

دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات:

قامت عدة جهات حكومية في المشاركة في إدارة العملية الانتخابية، وعلى رأسها وزارة الداخلية بالإضافة إلى وزارة الصحة ووزارة الإعلام وبلدية الكويت ووزارة العدل وغيرها، ونود هنا تسجيل أهم الملاحظات:

1) وزارة الداخلية:

وبصفتها المعني الأول عن هذه الانتخابات تحديدا، بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دور متميزا في تنظيم الانتخابات، في حين كان دورها جيداً في التنسيق مع المجتمع المدني للإشراف على العملية الانتخابية تعزيزا لدور الشراكة الوطنية .

2) بلدية الكويت

بصفتها الجهة المعنية بترخيص المقار الانتخابية للمرشحين، فقد أصدرت قرارها بالضوابط الخاصة بإقامة تلك المقار، و كذلك بمنع تعليق الإعلانات الانتخابية على منازل المواطنين و فرضة غرامة مالية جراء عدم الالتزام بتلك التعليمات.

3) وزارة الإعلام

شكلت الوزارة لجنة إعلامية عليا خاصة بالتغطية الإعلامية للانتخابات البلدية برئاسة وكيل الوزارة، وقدمت خدمة إعلامية من خلال التغطية الإعلامية للانتخابات وعمليات الفرز ونقلها أولا بأول لمشاهدي تلفزيون الكويت ومستمعي الإذاعة، بتكليف عدد من مذيعي ومراسلي ومندوبي الوزارة وهو توجه يستحق الإشادة به لما يكشف عن التزام بالمعايير الدولية لسلوك الإعلام الرسمي.

التوصيات:

تحتاج الديمقراطية الكويتية عموما، وإدارة العملية الانتخابية خصوصا مجموعة من التشريعات والسياسات لتطويرها وتحسينها، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء في الفترة القريبة القادمة، ومنها:

1)مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة، ومراجعة نظام الترشح الفردي والجماعي بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.

2)العمل على تشكيل المفوضية العليا للانتخابات و اصدار لائحتها الداخلية والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الإنفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، والتصويت للمقيمين خارج الكويت، وعمليات الفرز، ومشاركة المجتمع، واستطلاعات الرأي والصمت الانتخابي، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديمقراطية

3)تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 35 لسنة 1962، على أن يشمل:

- تنظيم حق ممارسة الاقتراع للكويتيين المحجوزين على ذمة التحقيق أو المسجونين في قضايا لا تسقط حقهم في ممارسة الانتخابات.
- توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.
- تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، وإجراءات الطعن على قرارات الشطب.
- تغليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.

انتهى